المجلس التنفيذي
الدورة الثالثة والأربعون بعد المائة
روما، 11-12 ديسمبر/كانون الأول 2024

الإدارة المالية للمشروعات: تقرير مرحلي سنوي يشمل استعراض الإطار المفاهيمي للإبلاغ المالي ومراجعة الحسابات في المشروعات الممولة من الصندوق

الوثيقة: EB 2024/143/R.34

بند جدول الأعمال: 16

التاريخ: 7 نوفمبر/تشرين الثاني 2024

التوزيع: عام

اللغة الأصلية: الإنكليزية

للعلم

الإجراء: المجلس التنفيذي مدعو إلى الإحاطة علما بالتقرير بشأن الإدارة المالية للمشروعات.

الأسئلة التقنية:

Allegra Saitto
مديرة بالإنابة
شعبة المراقب المالي
البريد الإلكتروني: a.saitto@ifad.org

Haoua Sienta
كبيرة موظفي الإدارة المالية
شعبة خدمات الإدارة المالية
البريد الإلكتروني: h.sienta@ifad.org

الإدارة المالية للمشروعات: تقرير مرحلي سنوي يشمل استعراض الإطار المفاهيمي للإبلاغ المالي ومراجعة الحسابات في المشروعات الممولة من الصندوق

أولا- المقدمة والموجز

1- يُقدم الصندوق تقارير سنوية إلى لجنة مراجعة الحسابات عن:

(1) تطبيق سياسات وممارسات ضمان الإدارة المالية للمشروعات، بما في ذلك تطورات واتجاهات ونتائج آخر دورة من دورات مراجعة حسابات المشروعات؛

(2) قابلية التطبيق المستمرة للإطار المفاهيمي للإبلاغ المالي ومراجعة حسابات المشروعات الممولة من الصندوق.

2- وأكد الاستعراض السنوي الحالي على استمرار كفاية المبادئ المبينة في هذا الإطار وقابليتها للتطبيق.

3- وتعتبر سياسات وممارسات الصندوق لإدارة ماليات المشروعات أساسية للوفاء بمسؤولياته الائتمانية. وهذا يعني ضمان استخدام الأموال بكفاءة وعلى نحو اقتصادي للأغراض المقصودة منها، وبشفافية كاملة في المحاسبة. وكثيرا ما تعتمد ترتيبات الإدارة المالية هذه على نظم وعمليات الإدارة المالية العامة في البلدان المقترضة، عندما يكون ذلك مناسبا. ويتمثل الهدف الرئيسي من هذه السياسات في دعم تحقيق الأهداف الإنمائية لكل عملية ممولة، بما يتماشى مع مهمة الصندوق.

4- وعقب الإصلاحات الشاملة للإدارة المالية للمشروعات وصرف أموالها في عام 2023، أصبحت الإدارة المالية الآن قائمة على المبادئ وتشمل التحقق المتكامل من الصرف القائم على المخاطر. وقد أدى ذلك إلى تحسين الضمان الائتماني وكفل للمشروعات التمويل في الوقت المناسب. وتشمل تدابير الضمان الرئيسية الآن المزيد من التركيز على عمليات المراجعة الخارجية، والمشاركة في البعثات الميدانية، والإبلاغ المالي المنتظم أثناء تنفيذ المشروعات.

5- ويعمل موظفو شعبة خدمات الإدارة المالية كسفراء للمالية، حيث ينسقون مع الوزارات بشأن المسائل المالية والمسائل المتعلقة بالديون ومع المشروعات والبرامج بشأن الترتيبات الائتمانية. ويتولى موظفو المالية إدارة مسائل التمويل المتطورة مثل تنفيذ التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق، واعتماد آلية الحصول على الموارد المقترضة، ومستوى التيسيرية في التمويل المقدم من الصندوق.

6- واعتبارا من يناير/كانون الثاني 2025، سيجري توحيد وظائف الإدارة المالية والتوريد في المشروعات تحت شعبة التوريد والإدارة المالية. وبالتالي، ستُجرى تحسينات أخرى في الدور الائتماني لدعم هاتين الوظيفتين التكميليتين.

تقارير مراجعة حسابات المشروعات/تصنيفات الإدارة المالية

7- تعد تقارير مراجعة حسابات المشروعات ضرورية للضمان الائتماني. ويعتبر توقيت عمليات مراجعة الحسابات وجودتها ومعايير المحاسبة مناسبة بشكل عام. وفي وقت إعداد التقرير، كان قد جرى استلام 97 في المائة (203) من تقارير مراجعة حسابات المشروعات المستحقة للسنة المالية 2023، مما ترك 6 تقارير متأخرة؛ وجرى استلام 75 في المائة في الموعد المحدد (انظر الملحق الأول، الجدول 2)، وهو ما يمثل تحسنا بنسبة تزيد عن 66 في المائة في السنة المالية 2022.

8- وانخفضت نسبة التقارير المالية الجيدة التي جرى تقييمها على أنها مرضية أو مرضية للغاية بشكل طفيف من 33 في المائة في السنة المالية 2022 إلى 26 في المائة في السنة المالية 2023، في حين ارتفعت نسبة تلك

التي جرى تقييمها على أنها غير مرضية إلى حد ما أو غير مرضية من 26 في المائة في السنة المالية 2022 إلى 29 في المائة في السنة المالية 2023. ولمعالجة هذا التطور، جرى تعزيز جهود بناء القدرات.

ثانيا- ممارسات الإدارة المالية والإشراف

9- **ملامح مخاطر الإدارة المالية**. ترتكز أنشطة شعبة خدمات الإدارة المالية على إطار الضمانات المستندة إلى المخاطر للإدارة المالية للمشروعات، والذي يدخل ضمن مجال مخاطر تنفيذ البرامج في الصندوق.[1] وبالإطار المنقح المعتمد في عام 2023، وفقا للمبادئ التوجيهية المؤسسية، هناك تمييز متسق بين المخاطر الكامنة[2] والمتبقية.[3] وتأخذ تصنيفات المخاطر المتبقية في الاعتبار فوائد تخفيف الأثر بعد التنفيذ فقط، مما يضمن إعطاء الأولوية لهذه الجهود خلال فترة التنفيذ.

10- وبالمقارنة مع العام السابق (2023)، هناك تغيير طفيف في ملامح المخاطر في عام 2024. فقد انخفضت نسبة المشروعات ذات المخاطر الكامنة العالية أو الكبيرة قليلا من 91 في المائة إلى 88 في المائة، وانخفضت نسبة المشروعات ذات المخاطر الكامنة العالية من 31 في المائة إلى 23 في المائة. ويرجع هذا التحول إلى حد كبير إلى إعادة تصنيف بعض المشروعات ذات المخاطر الكامنة العالية أو الكبيرة إلى مشروعات ذات مخاطر كبيرة أو معتدلة بعد بعثات الإشراف التي تعكس البيئة القطرية الحالية وترتيبات الإدارة المالية للمشروعات دون تدابير تخفيف الأثر. ومن ناحية أخرى، ارتفعت نسبة المشروعات ذات المخاطر المتبقية العالية أو الكبيرة بشكل طفيف، من 57 في المائة إلى 62 في المائة، ويرجع ذلك أساسا إلى المشروعات الجديدة التي لم يجر تنفيذ استراتيجيات تخفيف أثرها حتى الآن. ولا تزال تصنيفات مخاطر الإدارة المالية تؤثر على حجم وتوقيت الضوابط والموازين، بما في ذلك تواتر البعثات وطرائق الصرف.

الشكل 1

ملامح مخاطر الإدارة المالية للمشروعات الاستثمارية والمنح القطرية قبل وبعد تعزيز معايرة مخاطر الإدارة المالية (في سبتمبر/أيلول 2024)

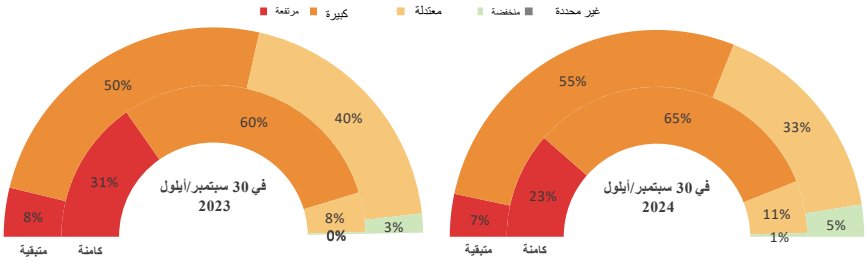

11- **الضمان الائتماني القائم على المخاطر**. أعادت الإصلاحات الشاملة للإدارة المالية للمشروعات التي جرى الانتهاء منها في عام 2023 التوازن بين الرقابة الائتمانية والنهج القائم على المبادئ والمخاطر طوال مراحل الصرف في المشروعات والإشراف عليها ومراجعتها. وعزز التقديم الإلزامي للتقارير المالية المؤقتة الفصلية الانضباط المالي للمشروعات ورصدها، حيث قدمت 97 في المائة من المشروعات المؤهلة تقارير، وحسنت إدارة السيولة في

[1] المخاطر التي تهدد القدرة على تحقيق النتائج المتوقعة في المشروعات أو البرامج أو الاستراتيجيات التي يدعمها الصندوق ومخاطر العواقب غير المقصودة.

[2] المخاطر الكامنة هي مخاطر ألا يعمل نظام الإدارة المالية للمشروع على النحو المقصود بسبب عوامل متعلقة ببيئة تنفيذ المشروع، والتي لا يملك الصندوق قدرة كافية للسيطرة عليها. وهي مستوى المخاطر قبل/بدون الأخذ في الاعتبار تأثير أي تدابير أو ضوابط لتخفيف المخاطر يُطبقها أو سيُطبقها المقترض.

[3] المخاطر المتبقية هي مستوى المخاطر التي تظل قائمة بعد الاعتراف بالتنفيذ الفعلي لتدابير/ضوابط تخفيف المخاطر وبالتالي تعكس المخاطر الفعلية التي تم تحديدها وقت التقييم. ويجري تقييم المخاطر المتبقية عند التصميم وأثناء التنفيذ.

المشروعات من خلال التخطيط المستقبلي لاحتياجات التمويل على مدى 6 أشهر لإجراء الصرف في الوقت المناسب. وهو بمثابة أداة لتتبع التقدم المالي بشكل منهجي وساهم في تحديث وتكييف النظم المحاسبية في المشروعات. وتتواءم المشاركة في البعثات والتحقق من صحة طلبات الصرف الآن مع أطر ضمان المخاطر المؤسسية، مما يعزز قبول المخاطر ودعم التنفيذ الاستباقي.

12- ومن المتوقع تحقيق تحسينات أخرى مثل تبسيط الإجراءات وزيادة التعاون والحد من التكرار في الدور الائتماني مع دمج وظائف الإدارة المالية والتوريد في المشروعات في شعبة واحدة للتوريد والإدارة المالية، اعتبارا من يناير/كانون الثاني 2025.

13- **النفقات غير المؤهلة**. تقوم شعبة خدمات الإدارة المالية بتتبع ورصد النفقات غير المؤهلة المحتملة و/أو المؤكدة[4] التي غالبا ما تُحدَّد من خلال بعثات الإشراف وعمليات المراجعة الخارجية للمشروعات.

14- ويتقلب إجمالي مبلغ النفقات غير المؤهلة مع استعراضها وتعديلها. وفي وقت إعداد التقرير، كان المبلغ المستحق 4.6 مليون دولار أمريكي،[5] وهو أقل من المبلغ الذي تم الإبلاغ عنه في عام 2023 وقدره 11.7 مليون دولار أمريكي. ويرجع الانخفاض بشكل أساسي إلى حالتين كبيرتين؛ (1) تم تقديم مبررات بشأن استخدام أموال المشروعات البالغة الصغر للمستفيدين من مشروع برنامج الترويج للفرص الاقتصادية والاجتماعية الريفية في كابو فيردي (6 ملايين دولار أمريكي)؛ (2) تم تقديم توضيح بشأن إنشاء صناديق ائتمانية للحفاظ على النظم البيئية في منطقة الأنديز المرتفعة واستخدامها المستدام من خلال مشروع تعويض الخدمات البيئية للتخفيف من حدة الفقر في المناطق الريفية والإدماج الاجتماعي في بيرو (مليونا دولار أمريكي).

15- **التدابير العلاجية**. يتخذ الصندوق إجراءات علاجية أساسا بسبب النفقات غير المؤهلة والتأخر في تقديم تقارير المراجعة. وعندما تُحدد حالة عدم امتثال، يجري السعي إلى العمل المبكر مع المشروعات والوزارات لتشجيع الامتثال الفوري، وحيثما أمكن، يُنظر في تدابير علاجية مرنة لتجنب المزيد من الآثار الضارة على تنفيذ المشروع.[6]

16- عند حدوث تأخير في تقديم تقارير مراجعة الحسابات، يجري إصدار إشعارات تحذيرية للمقترضين في حالات التأخير التي تتجاوز 90 يوما، ويجري التعليق الرسمي للحق في سحب الأموال المستحقة بعد 180 يوما. وكما جرى الإبلاغ عنه في العام الماضي، كان البلد الوحيد الخاضع لإجراءات التعليق الناجمة عن مسائل لم تجر تسويتها تتعلق بالإدارة المالية هو جمهورية فنزويلا البوليفارية، وذلك بسبب عدم تقديمها لتقارير مراجعة حسابات المشروعات لعامي 2017 و2018؛ ولا تزال هذه الإجراءات نافذة. ويعرض القسم الثالث المزيد من التفاصيل بشأن الامتثال لسياسة مراجعة الحسابات في حافظة الصندوق برمتها.

[4] يشير مصطلح "النفقات غير المؤهلة" إلى استخدام عائدات التمويل لتغطية نفقات لا تمتثل لاتفاقية التمويل أو لا تتماشى مع الشروط العامة لتمويل التنمية الزراعية، القسم 4-7.

[5] تشمل الحالات القديمة من اليمن (1.1 مليون دولار أمريكي بسبب الرصيد المستحق غير المبرر المتبقي) وأفغانستان (000 107 دولار أمريكي بسبب رسوم الجزاء التي لم يجر إيداعها في الحساب المخصص وتمويل الضرائب).

[6] قد تشمل التدابير العلاجية المرنة التعليق المؤقت لحق المقترض في استخدام حساب سلف وطلب نفقات بديلة تفي بمعايير الأهلية المعمول بها في الصندوق.

الشكل 2

النفقات غير المؤهلة المؤكدة وغير المؤكدة بحسب الإقليم*

(بآلاف الدولارات الأمريكية)

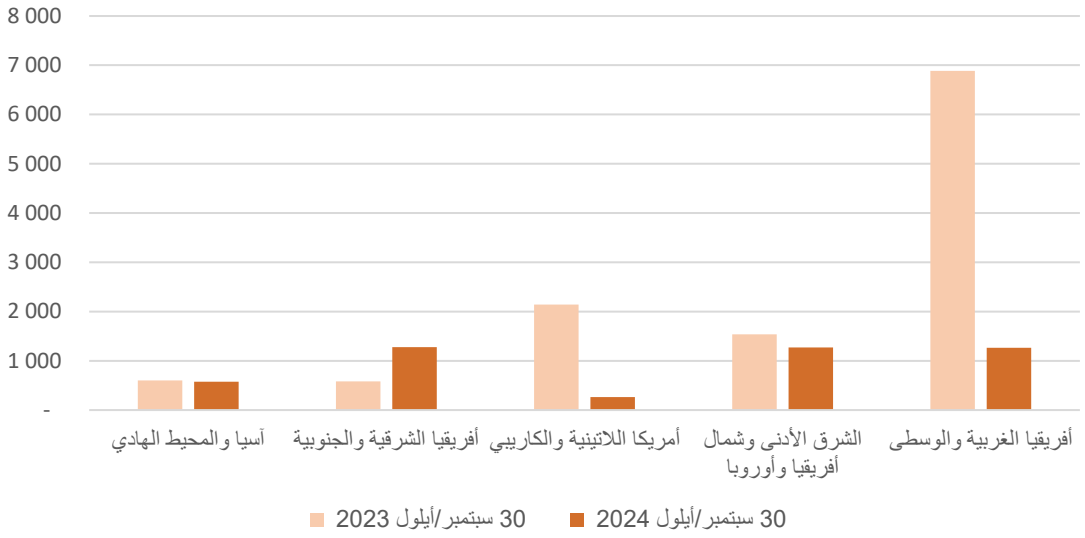

17- **المشاركة في التصميم والإشراف.** تيسر بعثات التصميم والإشراف المنتظمة للمشروعات رصدا أوثق لجوانب الإدارة المالية في الميدان، وتعزز الضمان الائتماني وتتيح إقامة علاقات أوثق مع موظفي المالية في المشروعات، وبالتالي تحديد احتياجات بناء القدرات. وكجزء من الالتزام في المستقبل، يتمثل الهدف في أن يقوم موظفو المالية بجميع بعثات التصميم. وحتى سبتمبر/أيلول 2024، أجرى موظفو المالية ما مجموعه 20 بعثة تصميم. ولا يزال إطار الضمان القائم على المخاطر يُطبق على بعثات الإشراف، بهدف القيام ببعثتين سنويا للمشروعات ذات مخاطر الإدارة المالية المتبقية العالية أو الكبيرة وبعثة واحدة كل عامين للمشروعات ذات مخاطر الإدارة المالية المنخفضة أو المتوسطة. وحتى سبتمبر/أيلول 2024، أجري ما مجموعه 198 بعثة إشراف على الإدارة المالية[7]، بمشاركة 58 في المائة من موظفي المالية.

الشكل 3

متوسط تصنيفات مصفوفة الفعالية الإنمائية المعززة للإدارة المالية (جميع الأقاليم) بحسب السنة

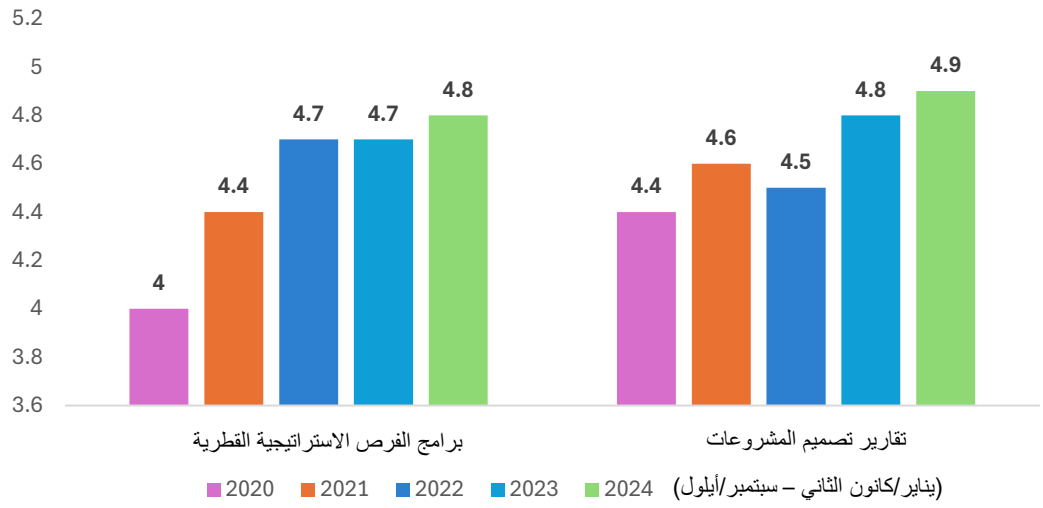

[7] تشمل هذه البعثات: بعثات الاستهلال والإشراف والإنجاز ودعم التنفيذ وعمليات استعراض منتصف المدة

ضمان الجودة

18- كجزء من عمليات ضمان الجودة المؤسسية، تقوم وحدة مستقلة تابعة لشعبة خدمات الإدارة المالية بإجراء عمليات استعراض لمصفوفة الفعالية الإنمائية المعززة الخاصة بجوانب الإدارة المالية في جميع برامج الفرص الاستراتيجية القطرية، والمذكرات المفاهيمية وتقارير تصميم المشروعات المعروضة على لجنة استراتيجية العمليات وتوجيه السياسات للحصول على موافقة الإدارة. وتسمح العملية لشعبة خدمات الإدارة المالية بإدماج التعلم في عمل الصندوق تدريجيا. وبالمقارنة مع العام السابق، سجل متوسط التصنيف لكل من برامج الفرص الاستراتيجية القطرية وجودة الإدارة المالية للتصاميم تحسنا طفيفا (انظر الشكل 3).

19- ويجري تحليل نتائج استعراض مصفوفة الفعالية الإنمائية المعززة من أجل تسليط الضوء على الممارسات الجيدة والمجالات التي تتطلب المزيد من التحسين، والتي تُجمّع في مذكرات تعليمية فصلية موجهة للأفرقة العاملة في الخطوط الأمامية.

20- وفي عام 2023، أطلقت شعبة خدمات الإدارة المالية عمليات بحوث إقليمية معمقة كقناة من أجل إجراء استعراض مصمم خصيصا للممارسات المتبعة في الأفرقة اللامركزية، وتقديم تعقيبات على نتائج ضمان الجودة، ونقل المعرفة والمهارات، وتيسير النُهج المتسقة في جميع الأفرقة اللامركزية. وفي عام 2024، تم حتى الآن إجراء بحث إقليمي معمق واحد فقط لمنطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي ومن المقرر إجراء بحث إقليمي معمق آخر قبل نهاية عام 2024.

21- وكجزء من إجراءات ضمان الجودة في شعبة خدمات الإدارة المالية، تخضع تقارير مراجعة حسابات المشروعات لاستعراض أقران داخلي على أساس أخذ العينات، وذلك بهدف وضع نهج موحد. وجرى السعي للحصول على المزيد من الضمانات فيما يخص جودة تقارير مراجعة حسابات المشروعات وأهمية ترتيبات مراجعة الحسابات والإبلاغ المالي المطبقة من خلال الاستعراض السنوي السادس المستقل لتقارير المراجعة الخارجية لحسابات المشروعات.

الجدول 1

عدد عمليات استعراض مصفوفة الفعالية الإنمائية المعززة المنجزة بحسب نوع الوثيقة

	عدد عمليات استعراض مصفوفة الفعالية الإنمائية المعززة المنجزة بحسب نوع الوثيقة				
	2020	***2021***	***2022***	***2023***	***2024 - (يناير/كانون الثاني - سبتمبر/أيلول)***
برامج الفرص الاستراتيجية القطرية	1	7	11	8	8
المذكرات المفاهيمية للمشروعات	17	16	20	35	18
تقارير تصميم المشروعات	19	19	20	21	32

22- **بناء القدرات في مجال الإدارة المالية**. يجري بناء القدرات داخليا للاستشاريين في الإدارة المالية، وعلى مستوى المشروع والمستوى القطري ودون الإقليمي والإقليمي. وجرى عقد حلقات عمل قطرية أو إقليمية بالحضور الشخصي لموظفي المشروعات، فضلا عن المراجعين الخارجيين وممثلي الوزارات، مع التركيز على الإبلاغ المالي في الصندوق ومتطلبات المراجعة وترتيبات الصرف وكذلك أفضل الممارسات والدروس المستفادة من تطبيق المعايير الدولية.

23- **عمليات شروط الإقراض.** تتولى شعبة خدمات الإدارة المالية المسؤولية عن الجانب المالي من مفاوضات القرض. ويساعد موظفو المالية، بدعم من المقر، الحكومات في فهم الشروط المالية واتخاذ القرار بشأنها، بما في ذلك شروط آلية الحصول على الموارد المقترضة وتحديد مستوى التيسيرية في الحزمة المالية للصندوق.

واستفادوا من الموارد اللازمة لتيسير مفاوضات القروض الناجحة التي أدت تنفيذ التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق، وتسليم 1.2 مليار دولار أمريكي من نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء و0.9 مليار دولار أمريكي من آلية الحصول على الموارد المقترضة في السنة المالية النهائية من التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق في عام 2024.

24- **الشفافية**. تماشيا مع التزام الصندوق بزيادة الشفافية والمساءلة في استخدام أموال الجهات المانحة، فإنه يكشف بشكل منهجي عن تقارير مراجعة حسابات المشروعات على موقعه الشبكي.

25- **ترتيبات التنفيذ مع وكالات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف وما إلى ذلك.** نشأت مشاكل تتعلق بالمسؤوليات الائتمانية مع بعض وكالات الأمم المتحدة العاملة حيث عينت الجهات المقرضة شركاء منفذين مما أدى إلى بعض الاضطرابات في العمليات. وهذه مشكلة قديمة تعود إلى عقود من الزمن. حيث لا تخضع الأموال المحولة إلى وكالات الأمم المتحدة عادة لمراجعة الحسابات من قبل الآخرين (بما في ذلك الصندوق)، لأن كل وكالة لديها مراجع حسابات خارجي خاص بها وعمليات ضمان قوية. وينص ما يسمى "مبدأ مراجعة الحسابات الفردية" في نظام الأمم المتحدة أن تعتمد الوكالات على آلية قوية للمراجعة خاصة بها وعدم مطالبتها باستخدام مراجعيها لمراجعة حسابات وكالات الأمم المتحدة الأخرى. واتخذت شعبة خدمات الإدارة المالية نهجا جديدا في عام 2024 للحصول على خطاب تطمين من مسؤول كبير في مقر وكالة الأمم المتحدة ذات الصلة يشهد على قوة الضوابط الداخلية والمراجعة وتوفير القوائم المالية المراجعة للكيان (عند الطلب). وقامت شعبة خدمات الإدارة المالية بعد ذلك بتعديل اختصاصات المراجعين الخارجيين للمشروعات، حيث نصت على أن هؤلاء المراجعين غير ملزمين بمراجعة حسابات وكالات الأمم المتحدة الشقيقة أو المؤسسات المالية الدولية أو المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف والمؤسسات ذات الصلة. كما جرى الاتفاق على تقديم تقارير منفصلة غير مراجعة إلى الصندوق كجزء من هذه العملية، واستؤنفت المشروعات المعطلة لاحقا.

26- **المشاركة الاستراتيجية.** استمرت المشاركة الاستراتيجية مع المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف في عام 2024 افتراضيا وكذلك حضوريا ومن خلال المنتديات الدولية. وعُقدت خمس جلسات للأفرقة العاملة هذا العام. وعُقدت اجتماعات حضوريا مع البنك الدولي وبنك التنمية للبلدان الأمريكية والأفرقة العاملة المعنية بالإدارة المالية للمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، لمتابعة التطورات المحتملة في المجالات المتعلقة بالإدارة المالية.

ثالثا- تقارير مراجعة حسابات المشروعات للسنة المالية 2023[8]

27- **ترتيبات مراجعة الحسابات.** تعتبر المراجعة الخارجية لحسابات المشروعات التي يمولها الصندوق أداة رئيسية للضمانات الائتمانية، وذلك نظرا لأن تغطيتها الجغرافية أوسع من بعثات الإشراف. ويشمل استعراض الصندوق لتقارير مراجعة حسابات المشروعات ما يلي:

(1) الاعتماد على النُظم القطرية، أي استخدام المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات، وهو ما يُمثل حاليا 46 في المائة (انظر الملحق الأول، الجدول 1)؛

(2) الالتزام بالمعايير الدولية (الإبلاغ المالي ومراجعة الحسابات)؛

(3) تقييم جودة المراجعة وحسن توقيت تقديم تقارير المراجعة.

28- ويرد أدناه موجز للنتائج الرئيسية للمشروعات البالغ عددها 209 والتي جرى تحليلها للسنة المالية 2023.

[8] يغطي مصطلح "السنة المالية 2023" جميع الفترات المالية المنتهية في الفترة بين 1 يناير/كانون الثاني و31 ديسمبر/كانون الأول 2023.

29- **حسن التوقيت.** حتى 30 سبتمبر/أيلول 2024 استُلمت نسبة 97 في المائة (203) من تقارير مراجعة حسابات المشروعات المستحقة للسنة المالية 2023، في حين تأخرت 6 تقارير. وجرى استلام 75 في المائة في الموعد المحدد بفضل الجهود التي بذلتها شعبة خدمات الإدارة المالية ودائرة إدارة البرامج في توقيع عقود المراجعة مع مراجعي الحسابات من القطاع الخاص قبل نهاية السنة المالية (انظر الملحق الأول، الجدول 2) مقارنة بنسبة 66 في المائة في عام 2022.

30- ويُرصد حسن توقيت الاستعراض الداخلي الذي تجريه شعبة خدمات الإدارة المالية لتقارير مراجعة الحسابات عن كثب، حيث جرى التوقيع على 67 في المائة من تقارير مراجعة الحسابات في غضون الجدول الزمني المحدد بفترة 60 يوما، مقارنة بنسبة 72 في المائة في عام 2022.

31- **نتائج تقارير مراجعة الحسابات**. كانت النسبة المئوية لآراء مراجعة الحسابات المشفوعة بتحفظات في السنة المالية 2023 مماثلة لنسبة العام السابق (8 في المائة)، كما هو مذكور في الملحق الأول، الجدول 3؛ وحصلت تسعة مشروعات على آراء مراجعة حسابات مشفوعة بتحفظات مع استثناءات، في حين حصلت أربعة مشروعات على آراء مشفوعة بتحفظات ذات نطاق محدود.

32- ويُظهر التحليل أن المسائل الرقابية الرئيسية تتكرر وتشيع في جميع الأقاليم الخمسة. وهي تشمل ما يلي: (1) ضعف الضوابط الداخلية على تنفيذ المشروعات أو عدم الامتثال للإجراءات الموافق عليها؛ (2) عدم كفاية إجراءات التوريد و/أو سوء إدارة العقود؛ (3) عدم فعالية استخدام النُظم المحاسبية؛ (4) عدم تقديم مستندات داعمة كافية؛ (5) الاستخدام المحدود للمعايير المحاسبية الدولية أو الانحراف عنها؛ (6) عدم استيفاء النفقات لشروط الأهلية. ولمعالجة هذه المسائل، سيعزز الصندوق جهوده في مجال بناء القدرات في جميع الأقاليم لتعزيز الضوابط الداخلية، وضمان الامتثال للإجراءات المعتمدة، وسيهدف إلى تحسين ممارسات التوريد والنظم المحاسبية. وبالإضافة إلى ذلك، سيجري تنفيذ عمليات استعراض مركزة وتدخلات مستهدفة لضمان الالتزام بالمعايير المحاسبية الدولية التي تهدف إلى حل مشاكل النفقات غير المؤهلة بكفاءة.

33- **جودة الإبلاغ المالي.** خلال عام 2023، تدهورت جودة الإبلاغ المالي عن المشروعات بشكل طفيف عموما، في حين تحسنت جودة وتوقيت تقارير مراجعة الحسابات. وقد ساهمت التعقيدات الأكبر في مزيج التمويل، وعيوب النظم المحاسبية في المشروعات، وضعف القدرات التقنية في هذا الاتجاه. كما أدت التحديات في الدول الهشة والمتأثرة بالنزاع ودول الأمر الواقع دورا، وهي تشكل أكثر من ثلث حافظة الصندوق. ويرد مزيد من التحليل لهذه الاتجاهات في الملحق الثاني.

34- **مشروع تجريبي لاستراتيجية بشأن المراجعة القطرية.** نفذت شعبة خدمات الإدارة المالية مشروعا تجريبيا لإعداد استراتيجية بشأن المراجعة القطرية لبلدين على الأقل في كل إقليم[9]. وساعد ذلك في تحديد الدروس الرئيسية لدمج وتبني نهج استراتيجي للتعاون مع المراجعين.

[9] أُنجز بالنسبة للهند وإندونيسيا وباكستان وإريتريا وبوليفيا ومولدوفا وجيبوتي، ويجري تنفيذه حاليا بالنسبة لكوبا وإقليم أفريقيا الغربية والوسطى.

تقارير مراجعة حسابات المشروعات - السنة المالية 2023

الجدول 1

ترتيبات مراجعة الحسابات للسنتين الماليتين 2022 و2023

(تقارير مراجعة الحسابات المستلمة والموقعة بتاريخ 30 سبتمبر/أيلول 2024)

	السنة المالية 2023			السنة المالية 2022		
الإقليم	*عمليات مراجعة أجراها مراجع حسابات حكومي[أ]*	*عمليات مراجعة أجراها مراجع حسابات خاص [ب]*	***المجموع***	*عمليات مراجعة أجراها مراجع حسابات حكومي*	*عمليات مراجعة أجراها مراجع حسابات خاص*	***المجموع***
آسيا والمحيط الهادي	29	18	**47**	41	24	**65**
أفريقيا الشرقية والجنوبية	23	16	**39**	26	28	**54**
أمريكا اللاتينية والكاريبي	1	12	**13**	7	20	**27**
الشرق الأدنى وشمال أفريقيا وأوروبا	10	18	**28**	13	22	**35**
أفريقيا الغربية والوسطى	9	20	**29**	17	38	**55**
المجموع	**72**	**84**	**156**	**104**	**132**	**236**
النسبة المئوية	**46**	**54**	**100**	**44**	**56**	**100**

[أ] تشمل 10 عمليات مراجعة حسابات أجرتها كيانات وطنية ليست مؤسسات عليا لمراجعة الحسابات (السنة السابقة: 12 عملية مراجعة حسابات).

[ب] عمليتا مراجعة حسابات استعان فيهما مراجعو الحسابات الحكوميون بشركة خاصة لإجرائها في السنة المالية 2022 (السنة السابقة: ثلاث عمليات حسابات).

الجدول 2

حسن توقيت تقديم تقارير مراجعة حسابات المشروعات في السنتين الماليتين 2022 و2023

(بتاريخ 30 سبتمبر/أيلول 2024 و2023)

	2023		*2022*	
تقارير مراجعة الحسابات	*العدد*	*النسبة المئوية*	*العدد*	*النسبة المئوية*
تقارير استُلمت في الموعد المحدد	157	75	158	66
تقارير استُلمت متأخرة	46	22	64	27
المجموع الفرعي	**203**	**97**	**222**	**93**
تقارير لا يزال يتوجب تقديمها في 30 سبتمبر/أيلول	6	3	14	7
مجموع التقارير التي يتوجب تقديمها عن السنة	**209**	**100**	**236**	**100**

الجدول 3

رأي مراجع الحسابات بشأن القوائم المالية للمشروعات في السنتين الماليتين 2022 و2023

(تقارير مراجعة الحسابات المستلمة والموقعة في 30 سبتمبر/أيلول 2024)

	السنة المالية 2023			السنة المالية 2022		
الإقليم	*تقارير مراجعة الحسابات المستلمة*	*رأي غير مشفوع بتحفظات*	*رأي مشفوع بتحفظات*	*تقارير مراجعة الحسابات المستلمة*	*رأي غير مشفوع بتحفظات*	*رأي مشفوع بتحفظات*
آسيا والمحيط الهادي	47	46	1	66	63	3
أفريقيا الشرقية والجنوبية	39	37	2	54	47	7
أمريكا اللاتينية والكاريبي	14	13	1	27	25	2
الشرق الأدنى وشمال أفريقيا وأوروبا	28	23	5	35	32	3
أفريقيا الغربية والوسطى	28	24	4	54	50	4
المجموع	**156**	**143**	**13**	**236**	**217**	**19**
النسبة المئوية	**100**	**92**	**8**	**100**	**92**	**8**

جودة التقارير المالية وتقارير مراجعة الحسابات –2023

1- أُعدت نسبة 58 في المائة من التقارير المالية في السنة المالية 2023 باستخدام المعايير الدولية (السنة المالية 2022: 51 في المائة)، ونسبة 32 في المائة باستخدام معايير وطنية أو إقليمية (السنة المالية 2022: 43 في المائة). واستُخدمت معايير أخرى أو "التعديلات/الانحرافات عن المعايير الدولية" في 10 في المائة من المشروعات.

2- وتدهورت جودة التقارير المالية التي تم تقييمها على أنها مرضية أو مرضية للغاية بشكل طفيف من 33 في المائة في السنة المالية 2022 إلى 26 في المائة في السنة المالية 2023. وبلغت نسبة التقارير التي حصلت على تصنيف مرض إلى حد ما 46 في المائة، مقارنة بنسبة 41 في المائة في السنة المالية 2022، في حين ارتفعت نسبة التقارير المصنفة على أنها غير مرضية إلى حد ما أو غير مرضية ارتفاعا طفيفا من 26 في المائة في السنة المالية 2022 إلى 29 في المائة.[10]

الشكل 1

جودة التقارير المالية في السنة المالية 2023[11]

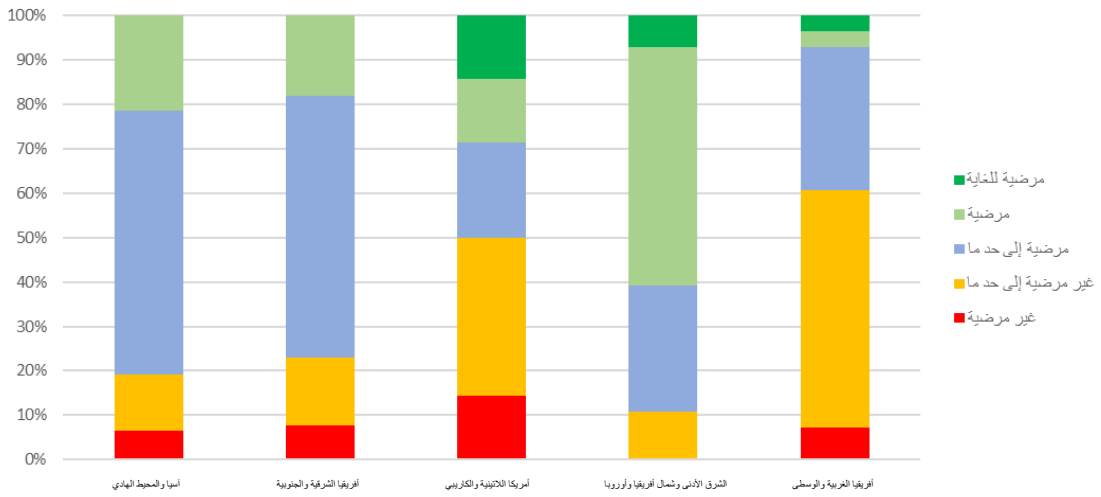

3- وتُقاس جودة تقارير مراجعة الحسابات وحسن توقيت تقديمها كجزء من المنهجية المؤسسية التي يستخدمها الصندوق في تقييم أداء المشروعات. ويتألف هذا المؤشر من عنصرين: جودة أعمال مراجعة الحسابات؛ وحسن توقيت تقديم تقارير مراجعة الحسابات. وتُفرض جزاءات على التأخر في تقديم تقارير مراجعة الحسابات حتى لو كانت عالية الجودة.[12]

4- وقد تحسنت جودة تقارير المراجعة وتوقيت تقديمها في السنة المالية 2023 بفضل الجهود التي بذلتها شعبة خدمات الإدارة المالية ودائرة إدارة البرامج لتوقيع عقود المراجعة مع مراجعي الحسابات من القطاع الخاص قبل نهاية السنة المالية، حيث حصلت 31 في المائة من عمليات المراجعة على تصنيف مرض للغاية أو مرض (30 في المائة في السنة المالية 2022)، وصُنفت نسبة 47 في المائة على أنها مرضية إلى حد ما (37 في المائة في السنة المالية 2022)؛ وصنفت نسبة 22 في المائة على أنها غير مرضية إلى حد ما أو غير مرضية

[10] انظر الفقرة 7 للاطلاع على وصف لإجراءات الصندوق في حالات أصحاب الأداء الضعيف.
[11] استندت التصنيفات إلى 156 تقريرا من تقارير مراجعة الحسابات جرى استلامها والتوقيع عليها حتى 30 سبتمبر/أيلول 2024.
[12] تقارير مراجعة الحسابات التي تقدم بعد التاريخ المحدد لا يمكن تصنيفها عند مستوى أعلى من 3 (غير مرضية إلى حد ما).

(33 في المائة في السنة المالية 2022). ويجري وضع خطط عمل إلزامية حسب الحاجة لدعم المعايير الدنيا ومعالجة مكامن الضعف في الرقابة الداخلية.

الشكل 2

جودة وحسن توقيت مراجعة الحسابات في السنة المالية 2023[13]

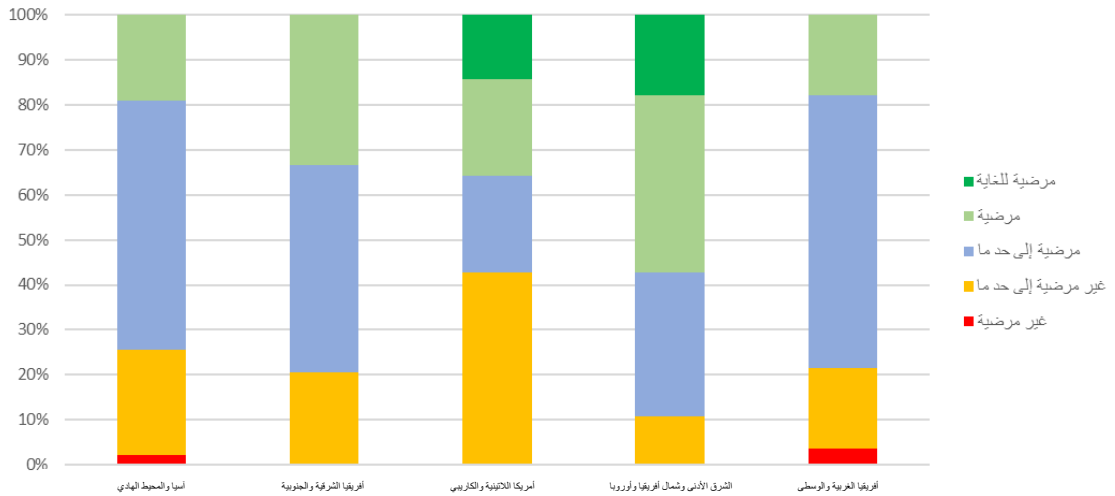

5- وفي السنة المالية 2023، استخدم 58 في المائة من مراجعي الحسابات المعايير الدولية (2022: 83 في المائة) والتزم 31 في المائة بالمعايير الوطنية أو الإقليمية (2022: 16 في المائة) بالنسبة لتقارير المراجعة التي جرى استلامها والتوقيع عليها وعددها 156 تقريرا حتى 30 سبتمبر/أيلول 2024. وقد تتغير النسبة النهائية عند الانتهاء من استعراض 55 مراجعة واستلام 9 مراجعات متأخرة.

[13] استندت التصنيفات إلى 156 تقريرا من تقارير مراجعة الحسابات جرى استلامها والتوقيع عليها حتى 30 سبتمبر/أيلول 2024.